**التوازن المالي للعقد الاداري وطرق انقضاؤه**

ان فكرة التوازن المالي للعقد انما تقوم على فكرة ان العدالة تستوجب ان يتم تحقيق نوع من الماوزنة بين واجباات واعباء المتعاقد مع الادارة وبين الحقوق التي يحصل عليها نتيجة لتعاقده مع الاادرة لذلك لابد ان يتم تحقيق هذه الماوزنة من اجل ضمان استمرار ثقة المتعاقدين في التعاقد من الادارة وان حقوقهم لن تهدر .

ولتحقيق فكرة التوازن لابد من تسليط الضوء على ثلاث نظريات اساسية

1. نظرية فعل الامير
2. نظرية الظروف الطارئة
3. نظرية الصعوبات المادية

وتتشابه هذه النظريرات في ان الظرف الذي يحصل بعد البدء بالتنفيذ غير متوقع من قبل كلا المتعاقدين الا انهما يختلفان في العديد من الامور

والذي يجب ان نفهمه من هذه النظريات الثلاثة ان الادارة تكون ملزمة بالتعويض عن نظرية فعل المير والصعوبات المادية تعويضا كاملا في حين انها تكون ملزمة بالتعويض الى الحد الذي يزيل الارهاق الى الحد المعقول في نظرية الظرفو الطارئة

تنتهي العقود الادارية نهاية طيبعة من خلال تنفيذ اطراف العقد لالتزاماتهم التعاقدية وكذلك حين انتهاء المدة المحددة للعقد اذا كان من العقود الزمنية وقد ينتهي العقد الداري نهاية غير طبيعية من خلال الفسخ والذي يكون على عدة انواع منا الفسخ القضائي والاتفاقي والفسخ بحكم القانون